بِنَاءُ (فُعِلٍ) فِي الْأَسْمَاءِ

دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ

Morphology Structure fu’il (فُعِلٍ) in nouns

-morphological lexical study-

د. أسامة بن عبد الرزاق شِيراني

Dr. Osama bin Abdul Razzaq Sherani

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Islamic University of Madinah

E-mail: alsherani11@gmail.com

الكلمات المفتاحية: فُعِل، الأبنية، الأسماء، الثلاثية، المجردة، دُئِل، التصريف.

Keywords: fu’il, Structures, Nouns, Ternary, Abstract, Du’il, Morphology.

الملخص

يقعُ الخلافُ بين علماء العربية في إثباتِ أبنية التصريف إن كان المحكيُّ فيها عن العرب كلمةً أو كلمتين أو ما قاربهما قِلَّةً ونُدْرَة، فنراهم يقصدون تارة إلى إثبات الوزن، وتارة إلى نفيه، وتارة تتنازعهم الأقوال بينهما، وهُمْ في كُلِّ ذلك يتَّبِعُون مذاهِبَ تَصدُرُ عن أدلة لها وجْهٌ من الصواب. وكان من صُوَرِ اختلافهم في هذا الباب: ما دارَ بينهم في أبنية الأسماء الثلاثية المجردة، إذِ اتفقوا على عشْرة مِنْها، واختلفوا في اثنين، وهما بناء (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، وبناء (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، وخلافهم في الأول أشهر من الثاني، إذ نفاه أكثر العلماء، فجاء هذا البحثُ ليحرر الخلاف في المسألة، مُستقصيًا –ما وسِعَهُ– الأقوالَ والأدلةَ والشواهدَ، معتمدًا في ذلك على المطبوعِ من كُتُبِهم والمخطوط، ليكشِفَ عن أسباب الخلافِ، وليعرض أقوالهم بقِسْمَةٍ تحفظُ مفهومها من التبديل والاتساع في التعبير، فكانت مُقدّمته مُبِينةً عن أهمية الموضوع، ثم عرَض في المبحث الأول لبناء «فُعِل» بين الإثبات والردّ عند العلماء، وناقش في المبحث الثاني أدلّة قولَيِ المسألة، مناقشة لُغَويَّةً وتصريفيَّة، ثم ختم البحث بخلاصته وما ترجح عنده.

Abstract

There is a disagreement between Arabic scholars in proving the morphological structure if what is related from the Arabs is a word or two or something close to them being scarce and rare. Therefore, we see them sometimes intending to prove the form, and sometimes to negate it, sometimes they are in between the two opinions, and in all of that they follow doctrines that come from evidence that has a tendency of truth. Among the forms of their disagreement in this matter were: What took place between them in the morphology structure of three letter root-word nouns, where they agreed on ten of them, and they differed in two, which are the structure "فُعِل" with the upper diacritical marking on the first letter and lower one on the second letter, and the structure "فِعُل" with the lower diacritical marking on the first letter and upper one on the second letter, and their disagreement in the first is more proclaimed than the second, as most scholars repudiated it, This research came to clarify the disagreement in the matter, investigating - as much as it could - opinions, evidence, and substantiation.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعدَه، أمَّا بعد:

فإن من مظانِّ الخلاف –بين علماء العربية– حكمَ إثبات البناء على كلمة واحدةٍ مسموعة أو كلمات قليلة، وهم في ذلك بين مُثْبِتٍ ونافٍ، ويَنْزِعُون في كُلِّ ذلك عن دلائلَ تلوحُ لهم.

ومن صور هذا الخلاف ما وقع في أبنية الأسماء الثلاثية المجردة، إذِ اتفقوا على عَشْرة منها، واختلفوا في اثنين: بناء «فِعُل» –بكسر الفاء وضم العين–، وبناء «فُعِل» –بضم الفاء وكسر العين–، أمَّا الأول فالأكثرون على ردّه، وأمَّا الثاني فقد تنازعتْهُ الأقوال، ورأَيْتُ أن أخصَّهَ بالدرس والنظر، مُنْتَحِيًا طريقًا أستوعب فيها عَرْضَ الخلافِ، وبيانَ وجوهِ الإشكال، مستقصيًا المذاهب من مصادرها، ليكون ذلك موصولًا بما جَرَوْا عليه، مَبْنِيًّا على ما بلغنا من كُتُبِهم، قائمًا على التحليل والنظر، والإبانةِ عن مَبْدَأِ الأمْرِ ومُنْتهاهُ، **وقد اقتضى البحث أن تكون خطَّتَهُ على ما يأتي:**

- **المقدّمة.**
- **المبحث الأول:** عرضت فيه لبناء «فُعِل» بين الإثبات والردّ عند العلماء، فكان على مبحثين:
  - **المطلب الأول:** قولا العلماء في بناء «فُعِل».
  - **المطلب الثاني:** تحرير رأي الأخفش (ت: ٢١٥هـ) ومن نحا نحوه في المسألة.
- **المبحث الثاني:** مناقشة أدلّة القولين، وهو على مبحثين:
  - المطلب الأول: المناقشة اللغوية.
  - المطلب الثاني: المناقشة التصريفية.
- **الخاتمة:** وفيها الخلاصة والترجيح.

والله أسأل أن ينفعني بما كتبت، وأن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، إنه جواد كريم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأوّل: بناء «فُعِل» بين الإثبات والرد

المطلب الأوّل: قولا العلماء في بناء «فُعِل»

اختلف العلماء في «فُعِلٍ» من أبنية الأسماء الثلاثية المجرّدة، فكان مُحصّلُ اختلافهم على قولين:

- **القول الأول: أَنَّه ليس منها، بل هو خاص بالأفعال، مُهْمَلٌ في الأسماء.**

وأخذ بهذا القول جمعٌ، مع اختلافِ عبارتهم في التعبير عنه، وارتأيت قسمة أقوالهم على سِتِّ طرائق؛ تحفظ مفهوم كلامِهِمْ على وَجْهِهِ:

الطريقة الأولى: التصريح بنفي البناء.

وممن جرى هذا: سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في قوله: «واعلم أنّه ليس في الأسماء والصّفات فُعِل، ولا يكون إلا في الفِعْل»[١]، والمبرّد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قال: «ولا يكون في الأسماء شيءٌ على فُعِل»[٢]، وابن السّرّاج (ت: ٣١٦هـ) إذ قال: «ولا يكونُ (فُعِلٌ) إلا في الأفعالِ دونَ الأسماءِ؛ لثقلِ الكسرةِ بعدَ الضمةِ»[٣]، والصُّولي (ت: ٣٣٥هـ) إذ قال: «ليس في أسمائهم دُئِل ولا شيء على وزنه»[٤]، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ) حين قال: «أمَّا الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فُعِل، **وهذا مثال لا حظَّ فيه للاسم**، وإنما هو أمر يخصّ الفعل»[٥]، وعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ– أو: ٤٧٤هـ) في قوله: «وقَدْ جَاءَ حِبُك ودُئِل، وهُمَا نَادِرَانِ، **فَلا يَكُونَانِ أَصْلًا فِي الوَزْنِ**»[٦]، ونفاه كذلك نصر بن أبي الفنون (ت: ٦٣٠هـ)[٧] جاعلًا ذلك قول المحققين[٨]، ويُفْهَمُ النفيُ من قول ابن إياز (ت: ٦٨١هـ)[٩]، وصرح به الركنُ الإستراباذي (ت: ٧١٥هـ)، حين قال: «لكن عُدِم منها بناءان وهما: (فُعِل، وفِعُل)...»[١٠]، والسيوطي (ت: ٩١١هـ) إذ قال: «(وَسقط فُعِل) بِضَمّ أَوّله وَكسر ثَانِيه (وَفِعُل) بِكَسْر أَوّله وَضم ثَانِيه...»[١١].

الطريقة الثانية: جَعْلُ البناء مُهْمَلًا في الأسماء.

وممن سلك هذا المسلك: الفارابي (ت: ٣٥٠هـ)[١٢] إذ قال بعد ذكر الأبنية المستعملة: «وأمَّا الْمُهْمَلان: ففُعِلٌ –بضم الفاءِ وكسر العين– لم يأْتِ عليه شيءٌ من الأسماءِ ولا الصفات غير حرف رواه الأَخْفَش، وهو الدُّئِل»[١٣]، فعَدُّه له من المهمل دليل نفيه، وكذلك ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)[١٤].

الطريقة الثالثة: حصر أبنية الأسماء الثلاثية المجردة في عشرة دون عده منها.

وعلى هذا: الزّجّاجيّ (ت: ٣٣٧هـ) إذ قال: «وللثلاثيّة عشرة أبنية...»[١٥]، ثم ذكرها دون «فُعِل وفِعُل»، وابن جني حين قال: «فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة»[١٦]، وابنُ الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)[١٧]، وحصرُ الشيءِ دليلٌ على إخراجِ ما سواه.

الطريقة الرابعة: تضعيف ما ورد على هذا البناء من جهة الوزن.

وممن سلك هذا المسلك ابنُ فارس (ت: ٣٩٥هـ)، إذ قال: «فأمَّا الدُّئِل، على فُعِلٍ، فهي دُوَيْبَّة، **ويَضْعُف الأمر فيها من جهة الوزن**، فأمَّا الاشتقاق فليس ببعيد»[١٨].

الطريقة الخامسة: جعل هذا البناء خاصًّا بالفعل.

وذلك بادٍ في سياقِ الحديث عنه عند مسألة المنع من الصرف لشبه الفعل في باب ما لا ينصرف، وهذه الطريق تلوح من قول سيبويه: «وإن سميت رجلًا (ضُرِبَ) ثم خَفَّفْتَهُ فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قِيلَ)، وصار تخفيفك لـ(ضُرِبَ) كتحقيرك إيَّاه، **لأنَّك تخرجه إلى مثال الأسماء**»[١٩]، وهو ما فهمه الزجّاج (ت: ٣١١هـ)، حين قال: «وإذا سمّيت رجلًا بضُرِب وجُلِبَ وما أشبه هذا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة؛ لأنَّ هذا المثال الفعل به أولى، فاجتمع فيها شيئان: أَنَّها على مثال ليست في الأسماء، وأَنَّها معرفة»[٢٠].

وممن جعله خاصًّا بالفعل: الأعلمُ الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)[٢١] وعُمَرُ الكوفي (ت: ٥٣٩هـ)[٢٢] والعُكْبَري (ت: ٦١٦هـ)[٢٣] وابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)[٢٤].

الطريقة السادسة: السكوت عن ذكره مع وجود قرينة ظاهرة تدل على نفيه.

وهو الذي يفهم من كلام المازني (ت: ٢٤٩هـ) حين قال: «فأقل الأصول في الأسماء عددا الثلاثة، نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ، وعِدْل، وبُرْد، وجَبَل، وفَخِذ، وعَضُد، وزُفَر، ومِعًى، والأفعال نحو ضَرَب وعَلِمَ وضُرِب وظرُف»[٢٥]، ومعلومٌ أنّ عدم الذِّكْر ليس دليلًا على العدم، لكنْ ثَمَّ قرينة تُرَجِّحُ ذلك، وهي أنّ المازني قد ذكر عشرة أسماء، وأربعة أفعال، والأسماء المذكورة لا تخرج عن ثمانية أبنية، هي: (فَعْل، وفَعَل، وفَعُل، وفَعِل، وفُعْل، وفُعَل، وفِعَل، وفِعْل)، وبقي من المتفق عليه: (فِعِل، وفُعُل)، وأوزان الأفعال التي ذكرها: (فَعَل، وفَعِل، وفُعِل، وفَعُل)، والقرينة التي تبيّن اختصاص (فُعِل) بالأفعال ذكره للبناء في معرض الأفعال لا الأسماء، ومعلومٌ أنّ بناء (فُعِل) ليس أصليًّا في الأفعال –على أشهر الأقوال–، بل فرعٌ لبنائه لما لم يسمّ فاعله، والأصل البناءُ للمعلوم، فالثلاثة الباقية آئِبَةٌ إليه إن قُصِدَ البناء للمفعول، وهو لا يكون أصلًا تتفرّع عنه، فهذه قرينة تُفْصِحٌ عن سرّ ذكر المازني للفرع بين الأصول. والله أعلم.

- **القول الثاني: أنّ بناء «فُعِل» من أبنية الأسماء الثلاثية المجرّدة وإن كان نادرًا فيها.**

وكلام المتقدّمين في عدّ «فُعِل» من الأبنية ليس صريحًا فيما وقفت عليه، بل فيه شيءٌ قريب من الظاهرِ، وأمَّا المتأخرون فلا إشكال في عبارتهم، وسأذكر ما أراه صريحًا أو ظاهرًا، ثمّ أعرّج على غيره مُبَيِّنًا قَصْدَ الرَّأْي فيه في المبحث القادم إن شاء الله.

ويمكن تقسيم طرائق التعبير عن هذا القول على ما يأتي:

الطريقة الأولى: ذِكْرُ البناء مقرونًا بما يدلّ على وجوده.

وعليها ظاهر عبارة الزُّبَيْديّ (ت: ٣٧٩هـ)، حين ساق الأبنية العشرة التي ذكرها سيبويه، ثم قال: «وذكر أبو حاتم عن الأخفش أنّه جاء في كلامهم (فُعِل)، قالوا: الذُّئِل لدويبّة... وزعم غيره أنّه يقال للاست رُئم على مثال فُعِل»[٢٦].

الطريقة الثانية: التصريح بوجود هذا البناء.

وممن صرح بذلك: ابنُ القطّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)[٢٧]، وهو ما جاء في عبارة أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ)، حيث قال في معرض ذكره أبنية الأسماء: «وعلى فُعِل دُئِل، ورُئِم، ووُعِل... وقد رام بعضهم أنّ يجعلهما [أي: دُئل، ورئم] منقولين من الفعل»[٢٨]، وعبارة المرادي (ت: ٧٤٩هـ): «وذهب قوم إلى أنّه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر... فثبت بهذه الألفاظ أنّه ليس بمهمل»[٢٩]، والأشموني (ت: ٩٠٠هـ)، إذ قال بعد نقل كلام المرادي: «فثبت بهذه الألفاظ أنّ هذا البناء ليس بمهمل، خلافا لمن زعم ذلك، نعم. هو قليل كما ذكر»[٣٠]، والشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) إذ قال: «وأبنية الثلاثي (المجرد) أحد عشر بناء»[٣١]، وعدّ منها «دُئِل».

أخيرًا: حكى جمعٌ من العلماء القولين دون ترجيح أو اختيار، ومنهم:

أبو القاسم الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)[٣٢] إذ قال: «وأمَّا ما يتركّب من (ف.ع.ل) من الأسماء والصفات بغير خلاف فهي عشرة أبنية...» إلى قال: «وقد حكى الأخفش بناءً حاديَ عشرَ، وهو فُعِل...»[٣٣]، وهو الظاهر من عبارة ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ)[٣٤]، وابنِ مالك (ت: ٦٧٢هـ)[٣٥]، والرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)[٣٦].

وذكر الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) أنّ ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) حكى القولين بلا ترجيح[٣٧]، والذي في (أوضح المسالك): «وأبنية الثلاثي أحد عشر، والقسمة تقتضي اثني عشر... »[٣٨]، ثم ساق القول الآخر، وصنيعه هذا دالٌّ على ترجيح إثبات البناء.

المطلب الثاني: تحرير قول الأخفش وبعض من نحا نحوه في المسألة

اعتمد كثيرٌ من العلماء المثبتين لهذا البناء على قول الأخفش الأوسط الذي رواه عنه أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٤٨هـ)، فالقَصْدُ إلى بيانِ كلامِهِ يقومُ عليه ما بعده.

أوّلا: رأي الأخفش الأوسط.

نقل ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) في باب (شواذ البناء) قول سيبويه الذي مرّ في أول البحث، ثم قال: «قال أبو محمد [أي ابن قتيبة]: قال لي أبو حاتم السجستاني: سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فُعِلٍ) حرفٌ واحدٌ، وهو (الدُّئِلُ) وقال: هي دُوَيبَّة صغيرة تشبه ابن عِرْسٍ، قال: وأنشدني الأخفش:

جـاؤوا بِجَمْـعٍ لـوْ قـيسَ مُعْرَسُـهُ مـا كـانَ إلاَّ كَمُعْـرَسِ الـدُّئِل

قال: وبها سُمِّيَتْ قبيلة أبي الأسود الدُّؤلي، وهي من كِنَانة، إلا أنّك إذا نسبت إلى الدُّئِل قلتَ: (الدُّؤَلِيّ) ففتحت؛ استثقالًا لكسرتين بعد ضمة وياءي النسب، قال: ولذلك تنْسُب إلى إبلٍ فتقول: (إبَلِيّ)، ويستثقلون تَتابُعَ الكسَرات وياءَي النسب»[٣٩].

وقد بحَثْتُ في كتب الأخفش المطبوعة وفي الحواشي المطبوعة والمخطوطة لكتاب سيبويه –مما وقفت عليه منها– فلم أعثر على هذا النقل في جميع المظان المحتملة، ولعلّه مرويٌّ عنه مشافهة، والسَّنَدُ الوارد كافٍ لاتصاله، فابن قتيبة ممن أخذ عن السجستاني، والسجستاني أخذ عن الأخفش.

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ هذا القول صريح في إثبات الأخفش هذا البناء الحاديَ عشرَ، وهو الذي اعتمده الزُّبَيدي[٤٠] والثمانيني[٤١]، وغيرهما ممن مضى ذكرهم في تضاعيف البحث، **ولي مع هذا الفهم وقفات:**

الأولى: أنّ حكاية «الدُّئِل» لَيْسَتْ نَصًّا قاطِعًا في إثبات الوزن، وبيانُهُ: أنّ الحكاية المَحْضة تقع على الشَّاذِّ في بابِه والمنقول من غيره، فهي مسألة مردُّها السَّماعُ، وأمَّا إثبات البناء فيحتمل أحد وجهين:

- أن يكون المرادُ منه القياسَ في بابِه على نظائرِه من الأسماء.
- أو أن يكون المرادُ منه مجرَّد السَّماع، من غير أن يجاوز ذلك.

ولكلٍّ منهما أثرٌ في مسائل النحو والتصريف، فأمَّا الأولُ: فيلزَمُ منه –إن أَثْبَتْنَا الوزن– أن نُجْرِيَ أحكامَ الأسماء عليه مُطْلَقًا، فُتَنوَّنُ الأسماءُ الجارية عليه، كمَن سُمِّي بـ(ضُرِبَ) مثلًا، وأمَّا الثّاني فلا يلزَمُ مِنْهُ ذلك، بل يبقى مقصورًا على ما سُمِع منه، وكلامُ سيبويه جامِعٌ بين الأَمْرين، إذ نصَّ على نفيِ البناء من الأسماء، ثم أبانَ عن الحكم النَّحْويِّ في موضع آخر، وكلامُ غيرِه يحتمل الوجهين السابقين.

والذي يظهَرُ لي أنَّ مجَرَّد إثبات البناء المنقول عن الأخفش يَحْتَمِل أنَّه أراد الإشارة إلى حركات الكلمة وساكنها وأصليّها وزائدها وما يتبع ذلك من آثار الوزن، ولا سيَّما أنَّهُ في سياقِ إتمام قِسْمَةِ ما احتمله الثلاثيُّ من الأسماء في الأوزان، ويُمْكِنُ حينَها أن حَمْلُ حكايته على الجانب الصوتي من الكلمة، كقياسهم جميع باب المصغَّرِ بـ(فُعَيْلٍ وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل) وإن كان فيه أصليٌّ وزائد، وكقياسهم صيغَ منتهى الجموع بـ(مفاعلَ ومفاعيلَ) وإن كان ثَمَّ أصليٌّ وزائدٌ.

وإذا تأَمَّلنا في طريقة عُلَماء العربية مع الأوزان التي جاءت عليها كلمةٌ أو كلمتان أو ثلاث رأيناهم ينتحون عدَدًا من المسالك:

- فتارَةً ينفون الوزن وإن كان الاشتقاقُ فيه ظاهرًا، كقول ابن عصفورٍ –مثلًا– في (فِرْنَوْس): «وأمَّا فِرْنَوس، فـ(فِعْلَول)، وهو اسم. ولا يكون مُشتَقًّا من الفَرْس؛ لأنَّ (فِعْنَولًا) ليس من أبنية كلامهم»[٤٢]، فعدل عنه مع ظهور اشتقاقه من الفرس لعدم النظير، وغَدَا ذكرُ الكلمة لا دليل فيه على إثبات الوزن الجديد.
- وتارة يثبتونه ولو قَلَّتْ كلماته، كبناء (فِعِل) مكسور الفاء والعين، ومنه: (إِبِلٌ وإِطِل).
- وتارة يردُّون الكلمة إلى بابٍ آخرَ أوسع منه وأوثق، كما صنعوا في (الدُّئِل والرُّئِم والوُعِل).

وكُلُّ هذا يُسْلِمُنا إلى أنَّ شَرْطَ إثبات البناء في التصريف: ألَّا يكون السَّماعُ ضَعِيفًا أو مُتَأوَّلًا، وألَّا تخلو الكلمةُ من مُعارِضٍ كعَدمِ النَّظير، أو إثْباتِ زيادة حرفٍ في موضعٍ لا يُزاد فيه.

الثانيـة: أمَّا ما نقله الزُّبَيْدي من كلام الأخفش فهو محكيٌّ بمعناه لا بلفظه، حين قال: «وذكر أبو حاتم عن الأخفش أنّه جاء في كلامهم (فُعِل)، قالوا: الدئل لدويبّة... وزعم غيره أنّه يقال للاست رُئم على مثال فُعِل»[٤٣]، والزُّبَيْدِيُّ لم يدرك الأخفش ولا أبا حاتم، إذ بين وفاته ووفاة أبي حاتم (١٢٤ سنة)، ولا يبعد أن يكون (أدبُ الكاتب) لابن قتيبة واسِطَتَهُ في ذلك، والنَّقل فيه لا يدل على إثبات البناء.

الثالثة: لم يتفق رأيُ عُلماء العربية في فهم كلام الأخفش، فقد اعتمده بعض من أنكر البناء كذلك، كعمر الكوفي إذ قال في ذِكْر ما أُجيب به عن «دُئِل»: «الثاني: ما ذكره الأخفش أنّه يجيء مثل ذلك معرفة، والمعرفة لا يُعَوّل عليها في الأبنية؛ لأنّه يجوز أن يُسمّى بالفعل وبالحرف وبما لا نظير له في كلام العرب»[٤٤].

والخلاصة: أنّ النقل عن الأخفشِ غير ظاهرٍ، ولا مُلْزِم.

ثانيًا: رأي ثعلب (ت: ٢٩١هـ).

وجَدتُّ النقل غير ظاهر عن ثعلب –أيضًا– في هذه المسألة، وأحببت بيانه لما في تحريره من عُلقةٍ ببحثي، فهو إمام الكوفيين، وقوله قد يكون قولا لأهل مذهبه، فهل يرى ثعلبٌ إثبات هذا البناء أم نفيه؟

والحقُّ أَنِّي لم أقف فيما وقع بين يدي من كتبه المطبوعة –الأصيلة أو المجموعة من كلامه المفرق في التصانيف– على قوله المنسوب إليه، **والذي بين يدي نصّان:**

أولهما: ما ذكره الجوهري (ت: ٣٩٣هـ): «قَالَ أَحمد بْنُ يَحْيَى: لَا نَعْلَمُ اسْمًا جاءَ عَلَى فُعِل غَيْرَ هَذَا [يَعْنِي: الدُّئِل]»(٤٥)، **وثانيهما:** ما قاله ابنُ خروف بعد نقلٍ عن مجالسه: «ووقع له في الأبنية: دئل، دويبة»(٤٦)، فعبارة ابن خروف محتملة عدّ ثعلب البناء من عدمه، وعبارة الجوهري يجري عليها ما أوردته في المنقول عن الأخفش، ولا أستطيع أن أميل لأحد الرأيين حتى يتبين لي نقلُ ثعلبٍ من مصدره.

ثالثًا: رأي ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ).

قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب اسم على (فُعِل) إلا حرفًا واحدًا: دُئِل... وهذا شيء غريب نادر، وما ذكره سيبويه في الأبنية ولا غيرُه، وإنما يذكرون أنّ أبنية الثلاثي عشرة... وهذا الحادي عشر غريب»(٤٧).

ولي مع هذا النص وقفات:

الأولى: اقتصر ابن خالويه على «دُئِل»، وسيأتي ذكرُ الكلمتين الأخريين.

الثانية: وصف البناء بالغرابة يحتمل الإثبات، والنفيُ أظهر، فليس النقل دليلًا على إثبات الوزن كما سبق.

الثالثة: قوله «وما ذكره سيبويه في الأبنية ولا غيره» يحتمل أمرين: ذكر البناء، وذكر الكلمة:

أمَّا الأول فقد سبق بيان رأي سيبويه الصريح في نفي الوزن، وأمَّا الثاني، وهو فوات هذه الكلمة سيبويه أو عدم وقوفه عليها –كما هو ظاهر صنيع الزُّبَيْديّ أيضًا– فلا يصح، لأمرين:

أولهما: أنّ سيبويه ذكر «الدُّئِل» في موضع من كتابه بالضبط الذي أرادوه، وهذا كاف في بيان وَهمِ من يظن فواتَهُ الوقوفَ عليه، فقد قال في معرض حديثه عن النَّسب: «والدُّئِلُ بمنزلة النَّمر، تقول: دُؤَلِيٌّ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى»(٤٨)، ولم يَصِرْ بمنزلة النَّمر، إلا لكسر ثانيه، وفتحها في النسبة للتخفيف، وهذا النصُّ ثابت في نسخ الكتاب الخطية التي وقفت عليها بالضبط الذي أثبتُّه، وهي أكثر من عشرين نسخة.

ثانيهما: أنّ سيبويه ذكر بناء «فُعِل» في الممنوع من الصرف، حين قال: «وإن سميت رجلًا (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنّك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قِيلَ)، وصار تخفيفك لـ(ضُرِبَ) كتحقيرك إيَّاه، **لأنَّك تخرجه إلى مثال الأسماء**»(٤٩).

وهذه قرينة قويّة لبيان موقف الأخفش أيضًا، ويبعد خفاء هذين النصين أو أحدهما عنه، وهو مُسْنِدُ (الكتاب) ومُقْرِئُه، والظنُّ أنّه إنما ذكر «الدُّئِل» لبيان الحرف النادر الذي جاء عليه نَقْلًا لا لإثبات بناء.

وهذا هو الذي أفهمه من عبارة ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ): «ولذلك لم يُهملوا (فُعِل): بل خصوه بالفعل الذي لم يُسَمّ فاعله، ثُمَّ نبَّهوا على أنَّ اطراحه في الأسماء ليس لمانع فيه بقولهم: (دُئِل) لدويبة، و(وُعِل) في الوَعِل، و(رُئِم) للسَّهِ، إلاَّ أنَّ أكثر النحويين لم يَعْتَدُّوا بهذا البناء في الأسماء؛ لعلمهم أنَّه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله»(٥٠).

المبحث الثاني: مناقشة القولين في بناء «فُعِل»

المطلب الأوّل: المناقشة اللغويّة

من المهمّ في إثبات البناء تحرير النقل الذي اعتَمد عليه فيه، والسّماع آخِيَّةُ المسألةِ وقُطْبُ رَحاها، فكان اللبنةَ الأولى في مناقشة القضيَّة، وقد أخرت هذا المطلب؛ لأنّي أرى حكاية الأقوال أمرًا مُجمَلا، ونقاشها مفصّلا، والبدءُ بالْمُجْمَل ثم الشروع في المفصّل أَظْهُر في تَصَوُّر خلاف القضية تصوّرًا كلّيًّا.

أولًا: الكلمات الواردة على هذا الوزن (حِكَايَةً ورِوَايَةً ومَعْنًى)

الكلمة الأولى: الدُّئِل.

أولًا: حكايتها: حكى هذه الكلمة جمع من اللغويين كالخليل بن أحمد (ت: ١٧٩هـ)(٥١) وسيبويه والأخفش وابن السّكّيت (ت: ٢٤٤هـ)(٥٢) وابن قتيبة والزجّاج وابن دريد (ت: ٣٢١هـ)(٥٣) والصّولي والفارابي والأزهري (ت: ٣٧٠)(٥٤) وابن خالويه وابن جِنّي والجوهري(٥٥) وابن فارس وغيرهم، ولم أقف على مَنْ صَرَّح بإنكارها من جهة السماع.

ثانيًا: شَاهِدُها، ورواياتُهُ: استشهد المثبتون لهذه الكلمة ببيت كعب بن مالك الأنصاري – رضي الله عنه– (٥٠هـ)، واختلفتِ التصانيفُ في رِوايات البيت على ما أُبَيِّنُه:

الأولى: رواية ابن إسحاق (ت: ١٥١هـ) صاحب السيرة:

جاؤوا بِجَمْعٍ لوْ قيسَ مَنْزِلُهُ لَمْ يَكُ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّؤُلِ(٥٦)

الثانية: رواية الأخفش الأوسط التي حكاها عنه أبو حاتم وعنه ابن قتيبة:

جاؤوا بِجَمْعٍ لوْ قيسَ مُعْرَسُهُ ما كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ(٥٧)

الثالثة: رواية الأصمعي (ت: ٢١٦هـ)، التي رواها ابنُ السكّيت:

جاؤوا بِجَيْشٍ لوْ قيسَ مُعْرَسُهُ ما كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ (٥٨)

وابن السكّيت روى عن الأصمعي، فتحتمل الرواية المشافهة أو النقل عن غيره، لترك تصريحه بالسماع.

الرواية الرابعة: رواية كُرَاع النَّمْل (ت: ٣١٠هـ):

جاؤوا بِجَيْشٍ لوْ قيسَ مَنْزِلُهُ ما كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّؤُلِ[٥٩]

وقال بعدها: «ويُرْوى: الدُّئِلِ»[٦٠].

الرواية الخامسة: رواية أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) صاحب التفسير:

جاؤوا بِجَمْعٍ لوْ قيسَ مَبْرَكُهُ ما كانَ إلاَّ كَمَفْحَصِ الدُّئِلِ[٦١]

الرواية السادسة: رواية ابن دريد:

جاؤوا بِجَيْشٍ لوْ قيسَ مُعْظَمُهُ ما كانَ إلاَّ كَمَفْحَصِ الدُّئِلِ[٦٢]

الرواية السابعة: رواية الديوان:

جاؤوا بِجَيْشٍ لوْ قيسَ مَبْرَكُهُ ما كانَ إلاَّ كَمَفْحَصِ الدُّئِلِ[٦٣]

ولم أرَ أحدًا استقصى الروايات وبلغ بها هذا الحد، وأنزَلُهَا رواية الديوان؛ إذ لم أقف عليها في المصادر المتقدّمة، وهي رواية العزِّ ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)[٦٤]، فلا أدري لِمَ قدّمها الجامع على روايات المتقدّمين مع وقوفه على المصادر؟

والحديث عن الروايات وتحليلها لا يسعه المقام، وحسبي ما أُورِدُه هُنا:

١. وردت كلمة (جَمْع) في ثلاث روايات من سبع، والباقي (جيش)، وهي محتملة في رواية الأخفش لورودها في نسخة أخرى، فتكون مع المحتمل خمسًا، ووردَتْ (مَنْزِلُه) في روايتين، و(مُعْرَسه) في روايتين، و(مَبْرَكُه) في روايتين، و(مُعْظَمه) في رواية، وأربع روايات لـ(مُعْرَس)، وثلاث لـ(مَفْحَص).

٢. ضبط بعض الأفاضل[٦٥] (الْمُعْرس) بفتح الميم، ولم أقف عليه عند أحد من أصحاب المعجمات، ولعله اختلط عليه بـ(مَفْحَص)، أو هو خطأ طباعي.

٣. رواية (لَمْ يَكُ) ليس فيها إشكال عروضي، لدخول الطيّ مستفعلن = مُسْتَعِلُنْ، والبيت من الْمُنْسَرِح.

وثَمَّ ما يستدعي التَّنَبُّهَ في روايات (الدُّؤل) المكتوبة بالواو، لاحتمالِ رَسْمها بهِجاءٍ آخر، إذ حُكِيَ الخلافُ عن المتقدمين فمن بَعْدَهم في الهمزة المتوسطة المكسورة بعد ضم كـ(سُئِلَ ودُئِلٍ)، وأشهَرُ الأقوال وأسيرُها كَتْبُها بالياء على قياسِ مذهب التخفيف عند سيبويه ومن تَبِعه[٦٦]، وجَعَل الزَّجَّاجِيُّ وغيرُه قياسَ مذهبِ الأخفش في التخفيف كَتْبها بالواو[٦٧]، حتى قال ابن الحاجب: «وجاء في (سُئِل)... القولان»[٦٨]، واختارَ بعضُهم الكَتْبَ بالياء في كُلِّ موضعٍ إلَّا ما كان مختومًا بالياء، كـ(رُئِيَ، ونُئِيٍّ)، فقرَّرَ كَتْبها بالواو فرارًا من اجتماعِ مِثلين خَطًّا[٦٩]، وإذا رجعنا إلى الأصول الخطِّيَّةِ العتيقة رأينا مَنْ يَكْتُبُ (الدُّئِل) مكسورة الهمزة بالواو، ثم يَخْتَلِفُ أَهْلُ هذا المذهبِ في موضِعِ قُطْعَةِ الهمزة، فبعضهم يُوقعها أعلى الواو، ويوقِعُ كسرة تحتها، وبعضهم

يكتبها تحت الواو، وقد يضع تحتها الكسرة كذلك، ومَذْهَبُ الواو حاضِرٌ في نُسخِ القرن الرابع حتى آخر القرن العاشر، فرأيْتُها عند ابن شاذان الرازي (ت: ق٤هـ)[٧٠] وابن أبي موّاس الكاتب (٤٠١هـ)[٧١] وأبي منصور الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ)[٧٢] ورأيتُ ابنَ خروف يثبتُ الوجهين في نسخته من كتاب سيبويه، وهذه نماذج من خطوطهم:

علي بن شاذان الرازي (ق٤هـ)[٧٣] 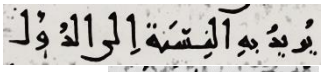

ابن أبي موّاس الكاتب (٤٠١هـ)[٧٤] 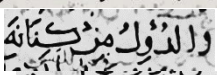

أبو منصور الجواليقي (٥٤٠هـ)[٧٥] 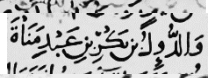

نسخة ابن خروف (٦٠٩هـ)[٧٦] 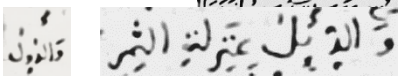

والخلاصَةُ: أنّ مجرَّد رسم (الدؤل) بالواو ووضعِ قُطْعَةِ الهَمْزَةِ عليها لا يُعَدَّان دليلًا قاطِعًا على لُغَةِ (الدُّؤُل)، إلا إذا انضم إليهما الضَّبْطُ بالقَلَم أو الوصفِ أو النظيرِ، فمما لا يصلحُ دليلًا على لُغَةِ الضم ما صنعه الدَّاوُودي (ت: ٩٤٥هـ)[٧٧]، حين رسمها بهذا الوجه في نسخته من «بُغْيَةِ الوعاة»[٧٨]:

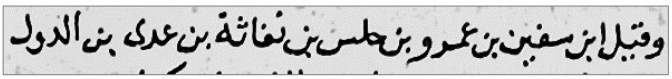

فهي محتملة (الدُّؤُل، والدُّئِل)، والمطبوعُ من الكتاب على الوجهِ الثاني.

ثالِثًا: معانيها: يذكر اللغويون عامَّة أنّ «الدُّئِل» اسم دُوَيبَّة شبيهة بابن عِرس أو بالذئب فهو علم جنسي، ويشهد له بيت كعب –رضي الله عنه– السابق، والدُّئِلُ أيضا: اسمٌ لبطنٍ من بطون «كِنَانة»[٧٩] فهو علم شخصي[٨٠].

الكلمة الثانية: الرُّئِم.

أولا: حكايتها: أقدم من وقفت عليه مُثْبِتًا الكلمةَ: كُرَاع النمل، إذ قال: «والرُّئِمُ: اسم للاست»[٨١]، وحكاها الزُّبَيْدِيُّ[٨٢] غير معزُوَّة، ثم تتابع اللاحقون على نَقْلِها منسوبة إلى كُرَاع أو مَنْ نَقَل عَنْه كابن بَرّي (ت: ٥٨٢هـ)[٨٣]، وقال ابن سيدة (ت: ٤٥٨هـ): «والرُّئِمُ: الاسْتُ، عن كُراعٍ، حَكاها بالألِفِ واللاّمِ»[٨٤]، ولا أدري ما سبب ذكره الألف واللام؛ فإن كان مقصودُه أنّ الكلمة لا تُحكى إلا بذلك، فهو مرتفع برواية كُرَاع: «رُئِمُه»، وحكاها ابن إياز (ت: ٦٨١هـ) عن الليث بن مظفر (ت: ق٢ تقريبًا)[٨٥]، ولم ينسُبْها إليه أحدٌ من المتقدّمين فيما رأيت، وحكى الكلمة أيضًا: ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) بمعنًى آخر، إذ قال: «ويجوز أن يكون أصله (فُعِلَ) ممّا لم يسمّ فاعله، من: (رَئِمَتِ الناقةُ ولدَها)، إذا: حنّت عليه وأحبّته، سُمِّي به وهو فعل، ثمّ أعرب بعد التسمية؛ لكثرة الاستعمال، وهو موضع جاء في شعرهم»[٨٦].

ثانيًا: شاهدها: استشهد كُرَاع النمل لهذه الكلمة برجز لرؤبة بن العجّاج (ت: ١٤٥هـ)، وقد وقع تحريف في بعض المصادر، واختلاف في الروايات، ومبلغها على -ما عَلِمْتُ-: خمس، وسأذكر مواطن الخلاف من دون إعادة البيتين، وهما:

زَلَّ وَأَقْعَتْ بِالْحَضِيضِ رُئِمُهْ
عَنْ أَيِّدٍ مِنْ عِزِّكِمْ لَا يَعْسِمُهْ

الأولى: رواية كُرَاع النمل الآنفة، وأوردها ابن القطَّاع والصَّغَاني (ت: ٦٥٠هـ) وغيرهما[٨٧].

واختلفت مصادرها في كلمتين:

- (زلّ) حين وردت في عند ابن القطاع وابن منظور (ت: ٧١١هـ): «ذلّ»[٨٨]، والسياق لا يأباها.
- (أيِّدٍ) حين ضبطها محقق «المنتخب» بـ(أيْدٍ)، ولا معنى لها بهذا الضبط، مع انكسار البيت؛ لأنّه من الرجز، وتتوالى به ثلاثة أسباب خفيفة، وهو ما لا يقع في حشو الرجز.

الثانية: رواية الديوان، وفيها (رُوَّمُه) بدل (رُئِمُه)، وهي رواية ابن الأعرابي، في الشرح الذي تَغْلُبُ نسبته لابن حبيب عنه عن أُنَيْفٍ عن رؤبة، وكان ابن الأعرابي يَعْرِضُ الشِّعر على أبي عَونٍ الحِرْمازيّ[٨٩].

ومما ذكره في هذا البيت حين ساقه بهذه الرواية: «(ورُوَّمُهْ) الذين يَرومون غلبته، يقول: فلو أرادوا ذلك لأقعت بالحضيض -أي بالتراب- صاغرة، يعني الذين يرومونه، أي: لَتَفَرّقوا ولزقوا بالأرض»[٩٠].

الرواية الثالثة: بهمز واو (روَّمه)، فتصير: (رُؤَّمُهْ)، قال في الشرح: «ويُرْوى (رُؤَّمُهْ) أيضًا بالهمز، يقول: ما رَئِمَ الأرضَ منْهُ، أي: ما لزمها، وابن الأعرابي يقولُه»[٩١].

الرواية الرابعة: وفيها (آبِد) مكان (أَيِّدٍ)، قال في الشرح: «الآبِدُ: الثابت، من قول: تأبّد بالمكان، وأمّا ابن الأعرابي فأنشدني: (عن أيّدٍ من عزكم)، وهو قول أبي عمرو أيضًا، والأيِّد: السديد»[٩٢].

الرواية الخامسة: وهي في (يعسمه)، فقد جاءت بالمعجمة (يغسمه)، وهي في الشرح، وفي الديوان المطبوع، قال صاحب الشرح: «وروى أبو عمرو: يعسمه، يقول: لا يغمزه من رامه ولا يطمع فيه»[٩٣].

والخلاصة أنّ الشاهد الوحيد من الروايات -عند المتقدمين- هو ما يرويه كُرَاع النمل، ولم أقف على الكلمة في البيت عند غيره ممن سبقه أو عاصره، وإن أوردها مَن بَعْدَه، فلعلّه انفرد بها عن أحد رُواة الأراجيز.

ثالثًا: معناها: لم تخرج هذه الكلمة عن معنيين فيما وقفت عليه، هما:

الأول: أنّها اسم للاست، وقد ذكره من المتقدمين كُرَاع والزُّبَيْديُّ، وأخذه اللاحقون عنهما، وهذا المعنى: إن كان مستنده البيت السابق وحده فهو محل احتمال، لوقوع الاختلاف في رواية البيت، وقد يكون دخله تغيير الرواة، والأصل ثبوتُه.

الثاني: أنّها اسم لموضع من مواضعهم، على ما ذكرَ ياقوت الحموي، إذ قال: «رُئم: بضم أوّله، وهمزة مكسورة... وهو موضع جاء في شعرهم»[٩٤].

الكلمة الثالثة: الوُعِل.

أولا: حكايتها: أقدم مَصْدَرٍ وردت فيه هذه الكلمة، هو (العين) المنسوب للخليل بن أحمد، إذ جاء فيه: «ويقال: وَعِل ووَعْل. ولغة للعرب: وُعِل بضمّ الواو وكسر العين من غير أن يكونَ ذلك مُطّرِدًا، لأنّه لم يجئ في كلامهم: فُعِل اسمًا إلا دُئل، وهو شاذّ...»[٩٥]، وعنه أخذ مَنْ بَعْدَه فيما يظهر.

ولي مع هذا النقل وقفات:

الأوّلى: لا يخفى كلامُ جمهرة من العلماء في كتاب (العين) المنسوب للخليل بين مُقِلٍّ ومكثر؛ في صحة نسبته، وموادّه التي حَوَاها، وفي ذلك يقول ابن جني: «وأمَّا كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلًا عن نفسه، ولا محالة أنّ هذا تخليط لَحِقَ هذا الكتاب من قِبَلِ غيره –رحمه الله–»[٩٦]، وقد أَبْعَدَ الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ) حين حكى إجماعهم على ذلك قائلًا: «وأمَّا كتاب العين فقد أطبق الجمهورُ من أهل اللغة على القدح فيه»[٩٧]، ولحكايته سببٌ يُدْرِكُه الأصوليون، ولكنه لا يخلو من صوابٍ يدفَعُ إلى التثبّت قبل الأخذ بالنص.

الثانية: اختلف العلماء في القول، فنسَبه الأزهري لليث بن المظفر[٩٨]، ونسبه ابن القطّاع[٩٩] للخليل، وتبعه المرادي[١٠٠] والأشموني[١٠١].

الثالثة: لتحرير النسبة ينبغي النظر في أمور، من أهمها:

١. تقديمُ قول المُعتني الفاحص للكتاب على غيره.

٢. النظرُ في الكتب المتصلة به.

- أمَّا تقديم قول المعتني الفاحص، فلا تخفى عناية الأزهري بكتاب العين خاصَّةً.

وقد قال في شَأْنِ كلام الليث: «وَمَتى مَا رأيتَني ذكرتُ من كِتَابه حرفا وَقُلت: إِنّي لم أَجِدْهُ لغيره فَاعْلَم أنَّه مُريب، وكنْ مِنْهُ على حذَر وافحصْ عَنهُ؛ فَإِن وجدتَّهُ لإِمَام من الثِّقَات الَّذين ذكرتُهم فِي الطَّبَقَات فقد زَالَت الشُّبَهُ، وإلاّ وَقَفْتَ فِيهِ إِلَى أَن يَضِحَ أمرُه»[١٠٢]، ونقل في مادة

«و.ع.ل» الكلام ثم قال: «هَذَا كُله عَن اللَّيْث»، وبعده بقليل: «وَأمَّا الوُعِل فَمَا سمعته لغير اللَّيْث»(١٠٣).

- وأمَّا النَّظَرُ في الكتب المتّصلة، فقد نظرت في مختصرين لكتاب العين، ولم أرَ المؤلِّفَيْن ذكرا «الوُعِل» فيهما، وهما (مختصر العين) للخوَافي (ق٣ تقريبًا)(١٠٤) و(مختصر العين) للزُّبَيْديّ.

كما أنّ الزُّبَيْديّ هو من استدرك البناء، فذكر «الدئل، والرئم»، وشأنه في كتابه التَّتَبُّعُ، فلا يُظَنُّ مِنْه فَواتُ الكلمة وهو مختصِرُ العين، وسياق عبارة الأصل واضحة في بيان أنّ كلمة (وعل) على (دُئِل)، وهو من الشاذ الذي جاء على الوزن، فاجتمع النصُّ على النظير، مع بيان البناء، وهذا له احتمالان: إما أنّ الزُّبَيدي قدِ اطلع على الكلمة ولم يعتدّ بها لضعفها وتفرُّدِ الليث بها، أو أنّ نسخة العين التي اختصرها خَلَت من كلام الليث، وبهذا يقوى كلام الأزهري في تهذيبه، ويكون محلَّ اعتداد.

تنبيهان:

١. عامَّة من ذكر (الوُعِل) جعلها لُغَة في (الوَعِل)، ولم يحكها ابتداءً.

٢. أورد مُرتضى الزَّبيدي عن شيخه ابن الطَّيِّبِ الفاسيّ (ت: ١١٧٠هـ) كَلَامًا يُتوقَّف عِنْدَه إذ قال: «وَيَأْتِي لَهُ فِي الْمِيم: رُئِم -كدُئِل-: الاسْتُ، وكأنّ المصنِّفَ نَسِيَه، وَفِي أثناءِ الْكتاب مَا لَا يحْصَى مِن كلماتٍ كدُئِل، أَو فِيهَا لُغَةٌ مِثلُها، كالرُّعِلِ»(١٠٥).

وتعليقي هنا على ثلاث عبارات في هذا النص:

الأولى: «وكأنّ المصنّف نسيه» ويعني بذلك الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، حين قال في (الدُّئل): «ولا نظير لها»(١٠٦)، ثم أشار لـ(الرُّئِم) في موضعه، ولعل سبب نسيانِه: تبعُهُ لابن سيدة؛ فقد ذكر الثالثة في موضع آخر، وتابعه صاحبُ اللسان أيضًا، وسيأتي بيانُ نقل الأول منهما.

الثانية: «وفي أثناء الكتاب ما لا يحصى من كلمات كدُئِل، أو فيها لغة مثلها»، وهذه العبارة لو صحّ ما فيها فهو نص عزيز يعتمد عليه في هذا البناء، وهو عندي محلُّ شكٍّ، فلو كان كما قال لما فات أئمةَ النحويين -من القرن الثاني حتى الثاني عشر-، كما أنني تصفحت (القاموس المحيط) غير مرَّة، وهو الكتاب الذي يعنيه الفاسي في كلامِه، واستعنت بالبحثِ الآلي من خلال رموز الحركات الثلاث فلم أقف على شيءٍ يُرْكَنُ إليه، والكثيرُ فيه ما جاء من الأفعال مبنيًّا للمفعول كـ(عُنِي)، ومن ذلك: وُبِئَتِ الأرضُ، ووُثِئَتْ، وثُئِبَ الرَّجُلُ، وجُنِبَ، وخُضِبَ الشَّجَرُ، وذُئِبَ، وسُرِبَ، وشُحِبَ لَوْنُه، وهُبِتَ، وفُلِجَ، وغيرها(١٠٧)، وقد بلغَ ما نصَّ عليه

الفيروزابادي بأنه كـ(عُنِيَ) بحسب البحث الآلي (١٧٤) كلمة، والذي يبدو لي أن ذهن الفاسي سبق إلى هذا، والله أعلم.

الثالثة: «كالرُّعِل»، وقد وقعت بالراء في النسخة المحققة من تاج العروس، ولم أقف في المصادر التي بين يدي على كلمة بهذا الشكل والضبط، والذي أميل إليه أنّه تحريف وقع، والكلمة هي: «الوُعِل»، ولا أدري أهو من الناسخ، أم من المحقق؟ ويؤكِّدُه وقوعُ الكلمة في النسخة الخطية من (إضاءة الراموس) أقربَ إلى (الوُعِلَ) لا (الرُّعِلَ)، فدائرة الواو مطموسة بها، وهذه صورتها(١٠٨):

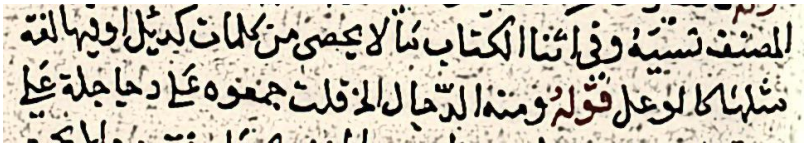

ثانيًا: معناها: من المعاني التي وردت في مادة «و.ع.ل»: الشاة الجبلية، تيس الجبل، ذكر الأُرْوِيّ –وهي أنثى الوعول–، والوَعْل: الشريف، والملجأ، ومعانٍ أُخَر تنظر في مظانّها(١٠٩).

ثانيًا: من أورد الكلمات من اللغويين

وهذا تذييل وإكمال لما سبق، لكنّي أفردته لأنّي تتبعت فيه أول من أورد الكلمة، ثم الكلمتين، ثم الكلمات الثلاث، وفائِدَتُه استقصاءُ صور إيراد الكلمات، واختلافِ مناهج العلماء في الجَمْعِ والاستقصاء:

الأول: «الدُّئِل» فقط:

اقتصر عليها ولم يعرض لغيرها جمعٌ من العلماء، ولا يخفى توارُد المعجمات على إيرادها من دون نكير، لكن المقصود هنا بيان من اقتصر عليها مقرونة بالميزان، ولن أحيل على المصادر لأنّ غالب ما ذكرته قد سبق، فأوّل من وقفت عليه هو الأخفش في رواية أبي حاتم عنه، ثم ابن السكّيت وابن قتيبة والزجّاج والصولي والفارابي وابن خالويه وابن جني وابن فارس والثمانيني وعبدالقاهر الجرجاني والأعلم الشنتمري وعمر الكوفي، وغيرهم.

الثاني: «الدُّئِل» و«الرُّئِم» فقط:

أوّل من وقفت عليه جامِعًا بينهما هو كُرَاعُ النمل ثم الزُّبَيْدي وابن خروف والعُكْبَري وياقوت الحموي وابن عصفور والسيوطي، وغيرهم.

الثالث: «الدُّئِل» و«الوعل» فقط:

وأقدم مصدر وقفت عليه جامِعًا بينهما هو (العين)، وتبيَّنَتْ رواية (الوُعِل) عن الليث بن مظفر.

الرابع: الجمع بين «الدُّئِل»، و«الرُّئِم»، و«الوُعِل»:

أوّل من وقفت عليه جامِعًا الكلمات الثلاث من اللغويين هو ابن سيدة إذ قال: «والرُّئِمُ الاسْتُ عن كُراعٍ، حَكاها بالألِفِ واللاّمِ ولا نَظِيرَ لَها إلا الدُّئِلُ وهي دُوَيْبَةٌ»(١١٠)، وفي موضع آخر: «الوَعِل والوُعِلُ جَمِيعًا: تَيْس الْجَبَل، الْأَخِيرَة نادرة، وَفِيه من اللُّغَات مَا يطرد فِي هَذَا النَّحْو»(١١١)، ونقله ابن منظور والفيروزابادي، وغيرهما، وأول من وقفت عليه من علماء النحو والتصريف: ابنُ القطَّاع الصقلّيّ، ومن بعده ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، وابن مالك(١١٢) والرضي الإستراباذي وأبو حيان والمرادي وابن هشام والأشموني وخالد الأزهري والسيوطي(١١٣).

المطلب الثاني: المناقشة التصريفية

المثبتون:

ذهبوا إلى أنّ بناء «فُعِل» من أبنية الأسماء الثلاثية المجرّدة، واستدلوا على ذلك بوُرودِ كَلِمات على هذا البناء، كـ(دُئل، ورُئِم، ووُعِل)، وهذا مُغْنٍ في عَدِّهِ من أبنية الأسماء.

النافون:

وقد أجاب النافون بغير جواب، فمن ذلك:

- **الجواب الأوّل:** أنّ هذه كلمات شذَّت عن القياس، والشاذ لا يُقاس عليه، بل يسمع ويُكْتَفى به.

واستشكل المرادي هذا الجواب قائلا: «وفيه نظر؛ لأنّ سيبويه أثبت بناء فِعِل بلفظ واحد وهو إبل»(١١٤).

أقول: وإيرادُه فيه نظرٌ، من أوجه:

الأول: أنّه ينبغي في محاكمة القول النظرُ إلى الأصول التي جرى عليها سيبويه، فمجرد إثبات بعض الأوزان بلفظ واحد ليس محلّ نقض؛ لأنّه أنكر البناء مع وقوفه على الكلمة، وهذا صنيع معروف، فكم في كتاب سيبويه من الحكم بالندرة والشذوذ وعدم الاعتداد بالأبنية، وليس صنيعه هُنَا بأولى من صنيعه ثَمَّ حتى يقدّم عليه ويُجْعَل أصلا.

الثاني: أنّ من مسائل القياس في أصول النحو «جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه»، وهي مسألة عقد لها ابن جنّي بابًا في الخصائص، قال في مُبْتَدَئِهِ: «هذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته- ظاهر التناقض؛ إلا أنّه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيءُ وهو قياسٌ ويكون غيرُه أكثر منه إلا أنّهُ ليس بقياس»(١١٥)، وخلاصته: جوازُ القياس على القليل ولو كان كلمة واحدة إن واقفتِ القياس، وامتناعُ القياس على الكثير لمخالفته ذلك، وقد قالت العربُ في «شنوءة»: «شنئي»، فجوز العلماء القياس عليه، وقالوا في مثل «رَكُوبة»: «رَكَبي»، مع تفرُّد «شنوءَة».

ولم تستقم القاعدة في باب (فُعِلٍ) من الأسماء ليُقَاس على «دُئِل، ورُئِم، ووُعِل»؛ لمعارضتها وزنًا لم يرد إلا في الأفعال، وليس هو من الأوزان المشتركة أيضًا، لأنّه فرعٌ فيها، وقد سبق بيان هذا في أول البحث.

الثالث: أنّ سيبويه لم يدّعِ إثبات البناء بلفظ واحد فقط، وهو «إبِل»، بل ذكر أنّ هذا قليل، ونفى علمه عن غيره، ونفيُ العلم ليس دليلا على اقتصار البناء بـ(إبل)، وهو يختلف عن نفي البناء إجمالًا، وعبارته هي: «ويكون فِعِلًا في الاسم نحو: إِبِلٍ، وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره، واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا في الفِعْل، وليس في الكلام فِعُل»[١١٦]، والمتأمل في كلامه يلحظ مغايرته في التعبير بين (فِعِل) و(فُعِل)، فالأول بناه على نفي العلم، والثاني على النفي المطلق.

- **الجواب الثاني:** أنّ الكلمات المذكورة من الأعلام، ولا يُعَوَّل عليها في الأبنية، لوقوع التسمية بالفعل، وبالحرف، وبما لا نظير له من كلام العرب[١١٧]، فالتعويل على الأسماء المجرّدة من دون الأوصاف لا يقوى.

وهذه حجّة صالحة قويّة لو اعتضدت بما قبلها وما بعدها؛ مع النظر في مسألة القياس على القليل والكثير، والمعارضة من عدمها.

- **الجواب الثالث:** أنّ هذه الأسماء منقولة من الأفعال.

وبيانه: أنّ (الدُّئِل) منقول من الدأل وهو المشي باختيال.

واعتُرض على هذا الجواب بما ملخصه أنّ النقل لا يكون إلا في الأعلام الشخصية، وهو سائغٌ في (الدُّئِل) لو نقل إلى العلم الشخصي لا اسم الدويبّة، ولكنّه غير سائغ في (الرُّئِم والوُعِل)؛ لأنّهما منقولتان للجنس.

والجواب عن الاعتراض من وجهين:

الأوّل: ثبوت النقل للجنس في العربية، إذ قالوا: (الينجلب) –لجنس من أجناس السحر–، و(رجل أُباتر)، وهما منقولان من الفعل[١١٨]، وقالوا: (تُبَشِّر)، (وتُنُوِّط)، وهما اسما جنس لطائرين منقولين من الفعل[١١٩].

الثاني: أنّ (الرُّئِم) ورد اسمًا شخصيًّا لموضع، على ما ذكره ذكر ياقوت في (معجم البلدان)، فالنقل وارد في (الدئل) و(الرئم) حينها.

- **الجواب الرابع:** أنّ هذه الكلمات لم ترد في العربيّة بهذه الصيغة.

وهو ظاهرٌ في «الدُّئل» و«الوُعِل».

أمَّا «الدُّئِل» فيحتمل غلط راوي البيت فيها، وهي بالفتح (الدَّئِل) دون الضم، ونص على هذا الجواب عمر الكوفي(١٢٠)، وأمَّا «الوُعِل» فلم يحكها غير الليث، وهو متّهم في الرواية إذا انفرد بها(١٢١).

أقول: أمَّا تغليط الراوي فحجة لا تقوى، لأنّ الكلمة ثبتت –بلا نكير– في المعجمات، سواءٌ أكانت في شعر كعب أم لم تَكُنْ، كما أنّ (الدئل) بطن من كنانة، ولا مناص من إيراد الكلمة عَلَمًا أو اسم جنس، ومع هذا فثَمَّ بيت آخر لا يحتمل غلط الراوي، وهو قول أبي بثنية الصاهلي(١٢٢):

مَتَى مَا تَبْلُهُمْ يَوْمًا تَجِدْهُمْ عَلَى مَا نَابَ شَرَّ بَنِي الدُّئِيلِ(١٢٣)

قال ابن جنّي: «كسر الكلمة على (فُعِيل)، وواحدها: دُئِل»(١٢٤).

وأمَّا تضعيف «الوُعِل» لتفرّد الليث به فلا يبعد، ويلحق به تضعيف (الرُّئم) لتفرّد كراع –من المتقدمين– به، وثبت عند غيره بمعنى آخر متجّه.

فالخلاصة: أنّ (الدُّئِل) باقٍ، وإن وهّنوا (الرُّئِم) و(الوُعِل).

- **الجواب الخامس:** أنّ سيبويه لم يذكر هذا البناء في أبنية الأسماء، فلا يصحّ ذكره(١٢٥) .

وهذا جواب ضعيف لا يقوى، ولا يحتاج إلى ردٍّ، ويُفهم من قول ابن خالويه: «وهذا شيء غريب نادر، وما ذكره سيبويه في الأبنية ولا غيره، وإنما يذكرون أنّ أبنية الثلاثي عشرة...وهذا الحادي عشر غريب...»(١٢٦).

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أمَّا بعد، فهذا جُهْدُ المقل، وعمل الْمُخِل، وقد أتيت في هذا البحث على جملة من المسائل المتصلة ببناء «فُعِلٍ» في الأسماء، وخرجَ البحث بعدد من النتائج، منها:

- ترجيح قول أصحاب الرأي الأول النافين وقوع هذا الميزان في الأسماء، لعدم أصالته، ونقلِه من الفعل، وقلة الكلمات الواردة عليه، وعدم القطع بثبوت روايتها إلا في كلمة واحدة وهي: «الدُّئل»، ولعل هذا سبب اقتصار جماعة من المتقدمين عليها.
- أظهرَ البحثُ أنّ حكاية الكلمة لا يلزم منها إثبات البناء عند علماء التصريف؛ فكم من كلمة حُكِيتْ ولم يُجْعَل لها بناء يختص بها؛ لعدم النظير، أو احتمال النقل، أو ضَعْفِ المَنْقول، وهذا ما يجري على بناء فُعِل، وإثباته قائمٌ على المنقول عن الأخفش، وفي كلامِه احتمالٌ لا يثبُت على وجْهٍ واحد.
- اتَّخَذ البحثُ مسالكَ عديدة لإظهار آراء المثتبين والنافين، وجرى على تقسيم أقوالهم وَفْقَ عباراتهم، لأن الحفاظَ على منطوقها مؤذِنٌ بالإبانة عن مفهومها الدقيق، وكثيرًا ما تَزِلَّ قدَمُ

الباحثين في عَرْضِ الأقوال وحكايتها، فيقع فيها الإجمالُ الموصلُ إلى الإيهام، ويُسَارُ بذلك إلى نسبة أقوالٍ لم يَقُلْ بها مَنْ نُسِبَتْ إليهم، وهو كثيرٌ في كتب النحو والتصريف.

هذا، وأسأل الله أن ينفعني بما قدمت، وأن يبارك فيه، ويجعله ذخرًا لي في الدارين، والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش والمصادر:

(١) الكتاب، لسيبويه. تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ: ٢٤٤/٤.

(٢) المقتضب، للمبرد. تح: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: ٥٥/١.

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج. تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣: ١٨٠/٣.

(٤) أدب الكُتَّاب، لأبي بكر الصولي. تصحيح وتعليق: محمد بهجة الأثري، ومحمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٤١هـ: ٣٤/١.

(٥) الخصائص، لابن جني. تح: النجار، دار الكتب والوثائق القومية، ط٣: ١٨٢/٣.

(٦) المفتاح في الصرف، للجرجاني. تح: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ: ٣٠.

(٧) هو أبو الفتوح نصر بن محمد بن أبي الفنون، البغدادي، نحوي لغوي أديب. يُنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. المكتبة العصرية، بيروت، د.ت: ٣١٥/٢.

(٨) ينظر قوله في: ارتشاف الضرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، بمصر، ط١، ١٤١٨: ٣٣/١. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. تح: عبدالرحمن بن علي، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ: ١٥١٣/٣-١٥١٤.

(٩) ينظر: شرح التعريف بضروريّ التصريف، لابن إياز. تح: هادي نهر، وهلال المحامي، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ: ٢٣.

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الإستراباذي. تح: د. عبد المقصود محمد، دار الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ: ٢٠١/١-٢٠٣.

(١١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، د.ت.: ٢٩٦/٣.

(١٢) أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، خال الجوهري صاحب (الصحاح)، له ديوان الأدب، وغيره. ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي. تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ: ٦١٨/٢.

(١٣) ديوان الأدب، للفارابي. تح: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ: ٨١/١.

(١٤) الممتع الكبير، لابن عصفور. تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م: ٦٠/١-٦١.

(١٥) الْجُمَل في النحو، للزجاجي. تح: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، ١٩٢٦م: ٣٦٠.

(١٦) المنصف، لابن جني. تح: محمد محيي عبدالحميد وآخرين، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ: ١٨/١.

(١٧) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب. تح: حسن العثمان، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ: ٩.

(١٨) مقاييس اللغة، لابن فارس. تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ: ٣١٨/٢.

(١٩) الكتاب: ٢٢٧/٣.

(٢٠) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج. تح: د. هدى قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، ١٣٩١هـ: ٤١-٤٢. وظاهر السياق أن الكلام منقول عن سيبويه والخليل؛ لأنّه صدره بقوله: «قال سيبويه والخليل»، ولم تُعقّب المحققة على ذلك وتبين موضع انتهاء النقل، ولم أجد في كتاب سيبويه عبارة الزجاج ولا ما يشبهها، مما يدلّ على أنه ذيّل كلام الخليل سيبويه بفهمه.

(٢١) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري. تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١،

١٤٢٧هـ: ٢٩، والأعلم الشَّنْتَمَري هو أبو الحجّاج يوسف بن سليمان، من علماء العربية واللغة والشعر بالأندلس، له: تحصيل عين الذهب، والنُّكَت على كتاب سيبويه، وغيرهما. ينظر: بُغْية الوعاة: ٣٥٦/٢.

(٢٢) البيان في شرح اللمع، لعمر الكوفي. تح: علاء الدين حمويه، دار عمار، ط١، ١٤٢٣هـ: ٤٩٨، وعمُرَ الكوفي هو أبو البركات، عمر بن إبراهيم العلوي الزيدي، من أئمة العربية والفقه والحديث، وأخذ عنه ابن الشجري وغيره، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ: ٣٢٥/٢.

(٢٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعُكْبري. تح: عبدالإله النبهان، وغازي طليمات، دار الفكر، بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ: ١٥٨/١، ٥٠٦، ٢١٢/٢.

(٢٤) ينظر: اللمحة في شرح المُلحة، لابن الصائغ. تح: د. إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ: ٧٦١/٢–٧٦٢.

(٢٥) بواسطة: المنصف: ١٨/١.

(٢٦) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا، لأبي بكر الزبيدي. اعتناء: إغناطوس كويدي، روما، ١٨٩٠م: ٦.

(٢٧) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع. تح: أحمد عبد الدايم. دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة. ١٩٩٩م: ١٣٨–١٣٩. وابن القطَّاع هو: أبو القاسم علي بن جعفر السَّعْدِيّ، من علماء العربيَّةِ والأدب، قَدِمَ إلى مِصْرَ من صِقِلِّيّة، وانتفع به خلق، له: الأفعال، والدرَّة الخطيرة، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة: ١٥٤/٢.

(٢٨) ارتشاف الضرب: ٣٣/١.

(٢٩) توضيح المقاصد والمسالك: ١٥١٣/٣.

(٣٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ: ٤٤/٤.

(٣١) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ: ٦٥٧/٢.

(٣٢) أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، النحوي الضرير، أخذ عن ابن جني، وكان خواص الناس في ذلك الوقت يقرؤون على ابن بَرْهان، وعمومهم يقرؤون على الثمانيني، ينظر: معجم الأدباء: ٥/ ٢٠٩١.

(٣٣) شرح التصريف، لعمر الثمانيني. تح: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ: ٢٠١–٢٠٣.

(٣٤) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف. تح: خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية للحفاظ على التراث الإسلامي، بطرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ: ٢٩٨/١. وابن خروف، هو: أبو الحسن عليّ بن محمد، أحد أكابر نُحَاة الأندلس وأئمتهم، أخذ عن ابن طاهر الخِدَبِّ وغيره، وكان من أقران السُّهَيْلي وآخرين، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجُمَل، وغير ذلك. ينظر: بغية الوعاة: ٢٠٣/٢.

(٣٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك. تح: محمد المهدي عبدالحي. الجامعة الإسلامية. ط١، ١٤٢٢هـ: ٦١–٦٢.

(٣٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي. تح: محمد محيي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ: ٣٥/١–٣٨.

(٣٧) تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي. تح: عبدالستار فراج وآخرين، دار الهداية، ط١: ٢٨/ ٤٦٢.

(٣٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام. تح: محمد محيي الدين، دار الفكر، د.ت: ٣٦٠/٤–

.٣٦١

(٣٩) أدب الكاتب، لابن قتيبة. تح: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت: ٥٨٥-٥٨٦.

(٤٠) الاستدراك: ٦.

(٤١) شرح التصريف: ٢٠١-٢٠٣.

(٤٢) الممتع الكبير: ٨٥.

(٤٣) الاستدراك: ٦.

(٤٤) البيان في شرح اللمع: ٥٠٠.

(٤٥) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري. تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧: ١٦٩٤/٤.

(٤٦) تنقيح الألباب: ٢٩٨/١.

(٤٧) ليس في كلام العرب، لابن خالويه. تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ: ٦٥-٦٦.

(٤٨) الكتاب: ٣٤٣/٣.

(٤٩) الكتاب: ٢٢٧/٣.

(٥٠) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٦١-٦٢.

(٥١) كما في كتاب العين، المنسوب للخليل بن أحمد. تح: د. مهدي المخزومي، والسامرائي. مكتبة الهلال، د.ت: ٧٠/٨، وأعرضت عن نسبة أقوال من سبق ذكرهم، فالرجوع إليها متيسر.

(٥٢) في: إصلاح المنطق، لابن السكيت. تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ: ١٦٥/١-١٦٦.

(٥٣) في: الاشتقاق، لابن دريد. تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ: ١٧٠، وجمهرة اللغة، لابن دريد. تح: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م: ٦٨٢/٢، ١٠٦١.

(٥٤) في: تهذيب اللغة، للأزهري. تح: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١: ١٧٢/٣، ١٢٣/١٤.

(٥٥) في: تاج اللغة وصحاح العربية: ١٦٩٤/٤.

(٥٦) السير والمغازي، لابن إسحاق. تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط، ١٣٩٨هـ: ٣١١، والْمُعْرَس: مَنْزِلُ الليل.

(٥٧) أدب الكاتب: ٥٨٦، وهي في نسخة (أ): بجيش، كما أشار المحقق في الحاشية رقم (٤).

(٥٨) إصلاح المنطق: ١٦٥/١-١٦٦.

(٥٩) السير والمغازي: ٣١١.

(٦٠) المنتخب في غريب كلام العرب، لكراع النمل. تح: د. محمد العمري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ: ٥٦٦/٢.

(٦١) تاريخ الرُّسُلِ والملوك، لأبي جعفر الطبري. دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ: ٢/ ٤٨٥.

(٦٢) الاشتقاق: ١٧٠.

(٦٣) ديوان كعب بن مالك الأنصاري. دارسة وتح: سامي العاني، مكتبة النهضة ببغداد، ط١، ١٩٦٦م: ٢٥١.

(٦٤) ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير. تح: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ: ٢/ ٣٣.

(٦٥) وهو شيخنا د. إبراهيم البعيمي، في تحقيق «شرح التصريف» للثمانيني: ٢٠٢.

(٦٦) ينظر: الخط، لابن السراج. تح: خولة الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٧م: ١٢٩، وصناعة الكتَّاب، لأبي جعفر النحاس. تح: بدر ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ: ١٥٣، وكتاب الكِتَاب، لابن درستويه. تح: إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلى، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ: ٣١.

(٦٧) ينظر: الخط، للزجاجي. تح: غانم الحمد، دار عمار، ط١، ١٤٢١هـ: ٤٥.

(٦٨) الشافية: ١٤١.

(٦٩) ينظر: أدب الكاتب: ٢٦٨، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي. تح: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ: ٢٥٥، والمطالع النصرية للمطالع المصرية في الأصول الخطية، لنصر الهوريني، تح: طه عبدالمقصود، مكتبة السنة بالقاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ: ١٦٧.

(٧٠) أَحَدُ النُّساخ المجيدين بالخطِّ الكوفي القيرواني في القرن الرابع الهجري، وقد وقفتُ على أصلين بخطه في غاية الإجادة، أحدهما كتاب أخبار النحويين للسيرافي، ويُحْتَمَلُ أنَّه أبو الحسن علي بن القاسم الرازي (٣٨٠هـ)، وقد ترجم له ووُثِّقَ في تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. تح: بشار عواد معروف، دار الغرب، ط١، ١٤٢٢هـ: ١٣/٥١٤.

(٧١) هو العبّاس بن أحمد بن أبي مَوّاس الكاتب، قال فيه ابن ماكولا: «صاحب الخط المليح الصحيح، حدث عن المرزُباني». الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لابن ماكولا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ: ٧/٢٣٢.

(٧٢) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخَضِر الجواليقي، من نَحْويي بغداد وأُدبائِها، أخَذَ عن ابن الخطيب التبريزي وغيره، وأخذ عنه الأكابر كابن الجوزيّ، وكان يَؤُمَّ في الصلاة الخليفةَ المقتفي العبَّاسي، وَعدَّهُ القِفْطِيُّ من مفاخر بغداذ. له: شرح أدب الكاتب، والمُعَرَّب، وغيرهما. يُنْظر: إنباه الرواة: ٣/٣٣٦–٣٣٧.

(٧٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي. (مخطوط) بمكتبة الشهيد علي، برقم: (١٨٤٣)، بخط ابن شاذان، فرغ من نسخه سنة: (٣٧٦هـ)، والنموذج من الورقة: ٣/و.

(٧٤) ينظر: كتاب الكُتَّاب (وهو أدب الكاتب): لابن قتيبة. (مخطوط) بمكتبة لاله لي، برقم: (١٩٠٥)، بخط ابن أبي موّاس، فرغ من نسخه سنة: (٣٩٦هـ)، والنموذج من الورقة: ٢٠٨/ظ.

(٧٥) ينظر: كتابٌ فيه نسبُ عَدْنان وقحطان، للمبرَّد. (مخطوط) بمكتبة دير الإسكوريَال (ضمن مجموع)، برقم: (١٧٠٥)، بخط أبي منصور الجواليقي، فرغ من نسخ بعضه سنة: (٤٩٩هـ)، والنموذج من الورقة: ٦١/و.

(٧٦) ينظر: الكتاب: لسيبويه. (مخطوط) بالمكتبة الوطنية بباريس، برقم: (٦٤٩٩)، قطعة منه بخطّ ابن خروف، فرغ منها في سنة (٥٦٢هـ)، والنموذجان من الورقة: ٦٧/ظ.

(٧٧) هو محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي، أحد أشهر تلامذة السيوطي، من أئمة التفسير والحديث في عصره، وصفه الغَزّي بأنَّه شيخ أهل الحديث في عصره. وقد طُبِعَ له: طبقات المفسرين. ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنَجْمِ الدين الغَزّي. تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ: ٢/٧٢.

(٧٨) يُنظر: بُغية الوعاة: للسيوطي. (مخطوط) بمكتبة الشهيد علي، برقم: (١٩١٦)، بخط الداوودي –تلميذ

السيوطي–، فرغ منها سنة (٩١٩هـ)، والنموذج من الورقة: ١٤٧/ظ.

(٧٩) ينظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ: ١٨٠، ١٨٤، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤٦٥.

(٨٠) تنظر المعاني في: تاج اللغة وصحاح العربية: ١٦٩٤/٤، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة. تح: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ: ٣٧٧/٩، وتاج العروس: ٤٦٢/٢٨.

(٨١) المنتخب من غريب كلام العرب: ٥٦٦/٢.

(٨٢) الاستدراك: ٦.

(٨٣) هو أبو محمد عبدالله بن بَرّي المصري، أحد أكابر علماء العربية في زمانه، وكان مُتَصَفِّحَ ديوان الإنشاء؛ لا يصدُرُ كتابٌ من كُتُبِ الدولة إلى الملوك قبل أن يتصفَّحَه، وله الحاشية المشهورة على الصحاح، وهي مطبوعة. ينظر: إنباه الرواة: ١١٠/٢–١١، وبغية الوعاة: ٣٤/٢.

(٨٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٩٣/١٠.

(٨٥) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: ٢٨، وحمل ذلك المحقق في الحاشية (٢) على تحريف في المخطوط، والذي يظهر لي أنّه وهم من المؤلف أو الناسخ، فقد تابعه في هذا الخطأ شارح آخر للتعريف، وهو أبو حفص عزُّ الدين عمرُ ابن الشيخ علاء الدين (٧٤٨هـ) في كتابه شرح التعريف في ضروريّ التصريف، لأبي حفص زين الدين. تح: محمد بن عبد الحي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ: ٦٥.

(٨٦) معجم البلدان، لياقوت الحموي. دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م: ١١٤/٣.

(٨٧) ينظر: المنتخب في غريب كلام العرب: ٥٦٦/٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٤٠، والتكملة والذيل والصلة، للصغاني، تح: عبدالعليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط١: ٣٠/٦٠.

(٨٨) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٤٠، ولسان العرب، لابن منظور. دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ: ٢٢٤/١٢.

(٨٩) ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج. تح: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت (مصورة): ١٥٤، وشرح ديوان رؤبة بن العجاج، لعالم لغوي قديم. تح: ضاحي عبدالباقي وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ: ٣/١. والحرمازي أحد رواة اللغة الذين كان يفدون إلى الحاضرة ويأخذ عنهم العلماء، ورد ذكره في طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تح: محمود شاكر، دار المدني بجدة، ١٤٠٠هـ: ٧٨/١، ٩٨، والموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني. تصحيح: ابن التلاميد التركزي، جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة، والمطبعة السلفية، ١٣٤٣هـ: ٢١٧.

(٩٠) شرح ديوان رؤبة: ٢٥٢/٢.

(٩١) شرح ديوان رؤبة: ٢٥٢/٢.

(٩٢) شرح ديوان رؤبة: ٢٥٢/٢.

(٩٣) شرح ديوان رؤبة: ٢٥٢/٢.

(٩٤) معجم البلدان: ١١٤/٣.

(٩٥) العين: ٢٥٠/٢.

(٩٦) الخصائص: ٢٩١/٣.

(٩٧) المحصول، للرازي. تح: د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ: ٢١٠.

(٩٨) تهذيب اللغة: ١٢٧/٣.

(٩٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٤٠.

(١٠٠) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٥١٣.

(١٠١) شرح الأشموني: ٤٤/٤.

(١٠٢) تهذيب اللغة: ٢٦/١.

(١٠٣) تهذيب اللغة: ١٢٨/٣.

(١٠٤) أبو الحسن علي بن القاسم بن علي السَّنْجَاني الْخَوَافي، من علماء القرن الثالث، ينظر: بغية الوعاة: ١٨٤/٢. ومقدّمة تحقيق: مختصر العين، لأبي القاسم الخوافي. تح: سوسن الهندي، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ: ١/١-١٣.

(١٠٥) تاج العروس: ٤٦٢/٢٨.

(١٠٦) القاموس المحيط، للفيروزابادي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ: ٩٩٧.

(١٠٧) يُنظر: القاموس المحيط: ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٢، ٦٩، ٨٤، ٩٦، ١٣٢، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٦.

(١٠٨) ينظر: إضاء الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس: لابن الطيِّب الفاسي. (مخطوط) بمكتبة راغب باشا، برقم: (١٤١٨)، والنموذج من الورقة: ٤٢٦/و.

(١٠٩) ينظر: تاج العروس: ٨٨/٣١-٩١.

(١١٠) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٩٣/١٠.

(١١١) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٢/٢.

(١١٢) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ٦١، ٧٥.

(١١٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي. تح: فؤاد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ: ٥/٢.

(١١٤) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٥١٤.

(١١٥) الخصائص: ١١٦/١.

(١١٦) الكتاب: ٢٤٤/٤.

(١١٧) ذكر هذه الجواب: عمر الكوفي، في: البيان في شرح اللمع: ٥٠٠.

(١١٨) ينظر: الخصائص: ١٨٣/٣.

(١١٩) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: ٣٠.

(١٢٠) البيان في شرح اللمع: ٥٠٠.

(١٢١) سبق بيان رأي الأزهري في ذلك، ولا حاجة لتكراره.

(١٢٢) أبو بُثَيْنة الْهُذَلِي ثم الصاهلي القَرْمِي، من شعراء هُذَيل. وله قصيدة في ديوان الهذليين، رواية أبي سعيد السُّكَّري. ترتيب وتعليق: الشنقيطي، مصورة عن طبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ١٣٨٥هـ: ٩٥/٣.

(١٢٣) البيت في: التمام في أشعار هذيل، لابن جني. تح: أحمد ناجي القيسي وآخرين. مكتبة العاني، بغداد،

ط١، ١٣٨١هـ: ٨٧.

(١٢٤) التمام في أشعار هذيل: ٨٧.

(١٢٥) البيان في شرح اللمع: ٥٠٠.

(١٢٦) ليس في كلام العرب: ٦٥-٦٦.